الموقع الفلكي لتونس

تمتد تونس بين خط الطول 38 شمالا من الجنوب و خط الطول 10 شرقا و هي لذلك حيز منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات الشتاء الدافئ و الصيف الحار و تغير الدولة الأصغر مساحة من بين الدول الواقعة على طول سلسلة جبال الأطلس.

الموقع الجغرافي لتونس

تقع تونس سفي شمال إفريقيا وتحديدا بين الجزائر وليبيا و للدولة حدود بحرية و برية مع ايطاليا وكان لهدا الموقع الجغرافي أهميته السياسية الحربية و الاقتصادية التي ألحنا إليها هي غير هدا المكان و يحدها من الشمال و الشرق البحر الابيض المتوسط و ليبيا من الجنوب و الجزائر من الغرب تبلغ مساحتها 165.555 كلم2 ب10 ملايين و عاصمتها تونس كما أن لتونس موقع جغرافي متميز بين الشرق و الغرب

الخصائص الطبيعية

جغرافيا تونس رغم صغر حجمها إلى أنها تتميز بتنوع تضاريس و بيئتها تتميز بأنها متوسطة الارتفاع لا تزيد المرتفعات عن 1000 كلم. و من أبرزها

1 السلاسل الجبلية و هي امتداد من سلسلة جبال الأطلس الجزائري و تمتد من الجهة الجنوبية الغربية إلى الجهة الشمالية الشرقية أعلاها جبال الخمير ب ثلاثة سلاسل متباينة و هي أ سلسلة الزهرة الشرقية : ذات تضاريس متقطعة ذات اتجاه شمالي و جنوبي حتى الشرق و منها يبدأ إقليمي تونس الشرقي الذي يشم المناطق الساحلية ذات التباين القليل السباخات

ب: سلسلة جبلية متقطعة متباينة ضنيلة الارتفاع تعرف بالأطلس التونسي

ج: سلسلة التل الشمالي و هي كتلة صخرية

2 الصحراء: هي موائد مستوية و انقسم إلى

- صحراء حصوية

- صحراء حجرية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- صحراء رملية

3 الجزر التونسية: و من أهمها جزيرة قرقنة و تقع مقابل صفاقس و جزيرة جربا و هي من أكبر الجزر

4 السواحل التونسية: و هي المطلة على البحر المتوسط و طولها 1300كلم²من اشهرها ساحل تونس الشمالي

5 الهضاب و هي امتداد لهضبة الشطوط في الجزائر تدعى بسهول رملية فيها شط الجريد

تونس دراسة بشرية:

يبلغ عدد سكان تونس يحسب إحصائيات 1945 3,015,170كلم²و معظمهم من العرب المسلمين و هي من أكثر أقطار المغرب العربي استمرارية بعد هجرة بني هلال في القرن الحادي العشر و لم يبقى أثر للعنصر البربري الأصلي، أما لغة السكان فهي اللغة العربية . تعتبر اللهجة التونسية العامية من اقرب اللهجات العربية الفصحى

قد انتشرت الحياة الحضرية في تونس منذ العهد القديم أما بالنسبة لمجموع السكان المدن 18%و تكثر فيها الطبقة المتوسطة و لا يوجد القبائل إلى في المنطقة الوسطى للمقطر التونسي و يوجد أقلية من اليهود عددهم 37 ألف نسمة أما الجاليات الأوروبية تبلغ 243 ألف نسمة تعيش في مدن و أحياء خاصة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تونس في العصر العثماني(1574-1881)

يمكن ان نقسم الفترة العثمانية في تونس الى اربع مراحل متفاوتة المدة والاهمية:

1-عهد الباشوات (1574-1590)

2-عهد الدايات (1591-1631)

3- عهد البايات المراديين (1631 -1705)

4-عهد الاسرة الحسينية(1705-1881)

كان للتحولات الكبرى التي عرفها القرن السادس عشر الدور البالغ في الاختلال الذي تعرضت له الدولة الحفصية .فقد شهدت صراعات سياسية وعسكرية شاركت فيها قوى سياسية وعسكرية عديدة ،داخلية وخارجية تمثلت في الاتراك العثمانيين والأسبان كقوى خارجية ، وأخرى محلية وهي التركيبة الحفصية والقبائل العربية مدعومة بالزعامات المحلية،انتهت في شكلها العسكري سنة 1574 ،بانتصار الاتراك العثمانيين على جميع القوى السياسية والعسكرية المنافسة.وكان على العثمانيين الاوائل ارساء المؤسسات السياسية والعسكرية والمالية التي تمكنهم من ممارسة نفوذهم وإعادة بناء المركزة السياسية غداة انتصاهم في تونس سنة 1574 .[1]

1-تونس في عهد الباشوات (1574-1590)

تنطلق المرحلة التاريخية الاولى مع صائفة 1574 ،عندما انتصر سنان باشا على الاسبان وقضى نهائيا على الحكم الحفصي وألحقت تونس رسميا بالسلطنة العثمانية وأصبحت ايالة تابعة للباب العالي في اسطنبول . و منذ الوهلة الاولى قام بوضع الاسس الاولى لتنظيم الادارة وترك فيها حامية عسكرية من الجيش الانكشاري تتألف من 3000 الى 4000 جندي،وتتمثل مهمتها الرسمية في فرض النظام العثماني وحماية الايالة من الخطر الخارجي .بهذا الجيش كانت الايالة تسمى **وجقا (الاوجاق)** ،وهو يعبر عن الطابع العسكري للنظام الجديد ،ومن ذلك نفهم ان النفوذ سيكون للعناصر التركية العثمانية بدرجة كبيرة في المنظومة السياسية القائمة في بناء الدولة. وهذا كان بقاء السلطة العثمانية في تونس مرهونا بقوة اوجاق الانكشارية الذي شكل عماد الجيش النظامي للايالة التونسية .وتجدر الاشارة الى ان النظام السياسي في تونس حرص كلما اقتضى الامر على تجنيد عناصره في اقاليم الدولة العثمانية كان على راس النظام الاداري العثماني حاكم برتبة **باشا** ،ويعد الممثل الرسمي للسلطان العثماني .لذلك كان يمثل الرتبة السياسية والعسكرية الاولى في الايالة .ويتم تعيين الباشا من طرف الباب العالي لمدة محددة نظريا حتى لا يستأثر بالولاية لنفسه.وهي مدة تختلف حسب الظروف السياسية التي كانت تعيشها تونس،فهناك

[1] الأتراك العثمانيين في افريقيا الشمالية ، عزيز سامح ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1409- ص 100

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من الحكام التي كانت فترة ولايتهم طويلة وهناك من كانت فترة ولايتهم قصيرة .والباشا بصفته ممثل للسلطان العثماني كان يتمتع نظريا بسلطة واسعة لا يحدها إلا نفوذ اوجاق الانكشارية الذي كان يسهر على مصالح الاقلية التركية العثمانية .[1]

.اما ما يخص **النظام الجبائي** ،فان الاتراك العثمانيين على الاقل في الفترة الاولى لم يغيروا شيئا من العادات الجبائية ،وذلك لتفادي غضب التركيبات السكانية في المدن والأرياف ،وكذلك بسبب الاوضاع الصعبة التي كانت تمر بها تونس طيلة القرن 16م نتيجة سلبيات التفكك السياسي ونقص الموارد المالية .وبدا الاتراك العثمانيون بعد تمركزهم في تونس من الاستفادة من الشاطئ البحري الذي امن موارد أكثر اهمية من اي مورد اخر.غير ان الانظمة الجبائية الخصوصية مع مرور الوقت عرفت تعديلات وتغييرات متفاوتة الاهمية حسب المناطق والمجموعات القبلية في دواخل البلاد. والامر نفسه ينطبق على المؤسسات الخصوصية الاخرى مثل مؤسسة المحلة التي عرفت الكثير من التغييرات وكذلك مؤسستي القايد والشيخ .

كان الهدف من هذه المؤسسات السياسية التي اصبحت تسير شؤون البلاد ابتداء من سنة 1574 هو تكريس تبعية تونس للدولة العثمانية ،من خلال رموز التبعية وكذلك من خلال الطبقة الحاكمة التي كانت تأتي من اسطنبول ،وتتلقى اوامرها من الباب العالي .**وتتجسم رموز التبعية الذاك فيما يلي :**

1-الدعاء للسلطان العثماني (عند خطبة صلاة الجمعة)

2- ذكر اسم السلطان على السكة(النقود)التي تضرب في الايالة التونسية

3- رفع الرايات العثمانية والمحافظة على الانظمة العثمانية [2]

[1] العلاقات الجزائرية التونسية ، خلال عهد الدايات 1711-1830 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر ، كوثر العايب ، جامعة الوادي 2013-2014

[2] نفس المرجع ، ص 170

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- تونس في عهد الدايات (1591-1631)

تبدأ المرحلة الثانية بمجيء الدايات الى الحكم سنة 1591 ،بعد الاطاحة بنفوذ الضباط الكبار الملقبين بالبلولكباشية والذين يؤلفون مؤسسة الديوان .وأفرزت هذه المرحلة ظهور الطبقة العسكرية التي اصبحت هي المسيطرة في الايالة والتي فرضت نفوذها على المجتمع .ولهذا قام الجنود الاتراك بقيادة مجموعة من الضباط الصغار(الدايات)بالتصفية الجسدية لكل الضباط الكبار.ومنذ ذلك التاريخ عرفت المرحلة بمرحلة الدايات

المراديون :

حقبة المراديون في تونس بدأت مع المؤسس مراد كورسو الذيس امتلكه رمضان باي ' 1598-1619) وهو اول من تولى قيادة (المحلة) الجهاز الجبائي والعسكري الموروث عن الحفصيين بجمع الضرائب المفروضة على دخل البلاد وتمكن كورسو من قيادة المحلة خلال عشر بنات القرن السابع عشر ووزثها لإبنه الوحيد محمد بن مراد باي .

اتخذ المراديون الملكية كنظام حكموا واعدو الحياة السياسية التقليدية للحفصين وتوارثوا خطة قيادة المحلة واعتمدوا على مداخيل الجباية وانفتحوا على رؤساء التجمعات الداخلية ومتنوا روابطهم للمصلحة لهم وتحالفوا مع عدة قبائل ذات تقاليد عريقة في الخدمة المخزنية ، وطيلة القرن القرن السابع عشر ، سعت الإيالة التونسية في في ظل الدولة المرادية الى خوض سياسة خارجية في ظل الدولة المرادية التي تقوم على تعزيز الحكم الذاتي .[1]

الدولة الحسينية :

هم باياث حكموا تونس من 1705-1957 عن طريق المؤسس الحسين بن علي تركي (1705 - 1735) الذي ينتسب والده إلى مدينة كندبا بجزيرة كريت اليونانية، الذي استغل اضطراب الأوضاع السياسية في تونس واستولى على الحكم من المراديين بعد مقاومة أتراك الجزائر، حتى أصبحت دولته كيانًا قائمًا بذاته (على حساب الأتراك العثمانيين)، ونجح في توطيد حكم السلالة الجديدة بإحداث توازن سياسي وإداري بين مختلف العناصر الفاعلة في البلاد من كورغليين وأعيان وأتراك الذين أشركهم في الاستفادة من مخزنه في استغلال خيرات البلاد عن طريق اللزم والوكالات والوظائف والمناصب السامية، غير أن تطويره لسياسة الانفتاح مع البلدان الأوروبية خلال عقد المعاهدات مع فرنسا (1710 - 1728) وإنجلترا سنة 1716 وإسبانيا سنة 1720 والنمسا سنة 1725 وهولندا سنة 1728، أوجدت معارضة قوية.

[1] الأتراك العثمانيين في افريقيا الشمالية ، عزيز سامح ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1409-1989 ص 145

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1/- تونس قبل الحماية

كانت تونس قبل الحماية الفرنسية دولة تتمتع باستقلالها سواء داخليا أو خارجيا فكانت أرضها محدودة مضبوطة و كان سكانها متوحدين تجمعهم إرادة واحدة ضمير قومي واحد تحت حكومة تدير البلاد.

فأصبح الملك وراثيا في أبناء مؤسس الدولة الحسنية جلالة الباي حسين بن علي 1805 دون تدخل أي دولة أجنبية وكانت الروابط بين الملك تونس و السلطة العثمانية روحانية فقط، و يعتمد النظام السياسي على ثلاثة أركان باي 1 الوزراء 2 المجلس الأهلي ... أقيم على بعض المبادئ في لسلطة التشريعية و بقاء السلطة كاملة في قبضة الباي ووزرائه و كان أول أركان الدولة هو الملك ، أما الوزراء فلم ينص الدستور على عددهم و أعطى محمد الصادق باي نضاما جديدا للدولة التونسية عندما أصدر دستور 27 أفريل 1861 و قد يشمل ذلك الدستور على النظام السياسي و المالي و الإداري و القضائي ، لوثيقة عهد الأمان و كان إحدى عشر مادة ، و الذي توجه إلى جميع سكان تونس .

2/- النظم التونسية قبل الحماية

وكانت تونس خلال القرن التاسع عشر ميدانًا للتنافس بين الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا، كان الوزير مصطفى خازندار — رغم عيوبه — حجر عثرة في سبيل فرنسا وعدوًا يقاوم تدخلها، معتمدًا في ذلك على بريطانيا وممثلها. ولكن تلك الدول جميعها اتفقت على عرقلة كل نهضة، وإفساد كل إصلاح، وإدخال الفوضى على أداة الحكم، وتكوين الاضطراب في البلاد؛ ازدادت الجاليات الأجنبية في هذه المدة وتكاثر عدد أفرادها من التجار والفنيين خاصة، فطالب قناصل الدول الأجنبية بإدخال إصلاحات على نظام الحكم مما أجبرهم بأخذ قروض ثم أصبحت ديونا قد بلغت ١٢٥ مليون فرنك.

و حصلت فرنسا على امتياز بإنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة 1864، انحدر دعوة حماية تلك الأموال المقترضة وكان سبب مباشر في التدخل في شؤون تونس.

وعجز محمد الصادق عن تسديد الديون.

3/- السلطة السياسية الفرنسية :

عقد مؤتمر برلين عام 1878 لمناقشة الدولةالعثمانية رجل أوربا المريقى، و تقسم القارة الافريقية على طاولة

و أنزلت الجيوش الفرنسية بحرية 1 ماي 1881يقودها الجنرال بريار الذي توجه نحو العاصمة و أرغم محمد الصادق باي على المصادقة على معاهدة الحماية التي تمت في قصر باردو عام 12 ماي 1881

و غير هذا إحتجاج لم يلقى الاحتلال الفرنسي تونس ذلك إتفقت فرنسا معا الدول الأوربية مرة أخرى في مؤتمر برلين الثاني 1884/11/15 و شاركت فيه 13 دولة و سمحت فرنسا أخذ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كل دولة مستعمرتها من أجل سماح لها في تونس و أخذ إيطاليا جزء منها أيضا وخضع احمر الباي على توقيع إتفاقية 8 جوان 1883.

قائمة البيوغرافيا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

: احتلال تونس واعلان الحماية الفرنسية عليها

معاهدة باردو 1881 م

في ماي 1881 قدم القنصل العام الفرنسي بتونس الى الباي محمد الصادق نسخة من معاهدة الحماية

باجتماع الباي بمجلس الدولة، تداولت الاراء بين مؤيد ومعارض حول توقيع المعاهدة حيث تبنى أصحاب الموقف الرسمي فكرة توقيع المعاهدة والحاق تونس بفرنسا بسبب ازمة مالية.

انتقل الباي الى العاصمة واعلان المقاومة،اما العلماء فكان موقفهم مساند للباي بخصوص توقيع المعاهدة نتيجة الوضع في تونس،اما السكان فرفضوا الحماية وتم رفضهم في المقاومات الشعبية لاسيما أثناء دخول الجيش الفرنسي سنة 1881 ورغم تعالي أصوات المعارضة داخل مجلس الدولة.

وعرفت هذه المعاهدة ب معاهدة "باردو وقد اشتملت عدة بنود وهي:

_فرنسا ملزمة بحماية الباي واسرته.

_ينوب عن فرنسا وزير مقيم يراقب تنفيذ ماتضمنه المعاهدة.

_الاحتلال هو مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن استتب في البلاد

المبحث الثاني: توقيع معاهدة المرسى 8جوان 1883 م

بعداستكمال السيطرة العسكرية أخضعت الإدارة الفرنسية تدريجيا كامل البلاد فبعد وفاة محمد الصادق باي ،وبهذا اعتمدت على إتفاقية المرسى 1883

لم تقتنع فرنسا بما اغتصبت من حقوق فأرغمت علي باي على إمضاء الاتفاقية،ولم يتوفر ضمن معاهدة باردو و الذي تحتاجه فرنسا لتسيير شؤون.

الحماية في البندالاول وتعد بنسبة لفرنسا نقطة جوهرية تسمح لتطوير نظام الحماية من الحكم الغير المباشر.

إتفاقية تنص على قاعدة التوسيع وهي تتويج العديد من الترتيبات السرية اهمها 6 جويلية 1882 م

رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع الاتفاقية.

عملت الاتفاقية على الغاء الوزارات التونسية السابقة

7

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- معاهدة باردو 1881 ثم معاهدة المرسى 1883 وانتقال الحكم المباشر، بعد التدخل العسكري ودخول القوات الفرنسية لحدود التونسية من الجزائر يوم 24 أفريل تحت قيادة "لوجيرو" بحجة التأديب وفي نفس الوقت نزول قوات بحرية فرنسية بميناء بنزرت يوم 28 ماي وفي نفس الوقت يوم 26 أفريل 1881 باخلال طرقة بعد قصفها بالقنابل وفي 29 ماي زحف جيش الجزائر على مدينة تونس ودخلوا قصر باردو بحجة الفصل بين السلطان ورؤساء الباي لمقابلته رسميا وكان عليه إلا أن يخضع ويوقع المعاهدة التي تقرر الحماية الفرنسية على البلاد التونسية

وتشمل هذه المعاهدة على مقدمة وعشر بنود.

باردو ← صداقة وحسن الجوار، المرسى ← انتهاك سيادة الباي الداخلية

وهكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتان فرضت الحماية على تونس، وحكمت البلاد حكما مباشرا وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المستبد والفعلي لإدارة التونسية، واخذت اضعافات في الموارد المالية التي تزيدها لتسديد الديون وخاصة مصاريف الحماية. هذا ما يشمل التالي يضايق أهل البلاد من الحماية. كما عملت فرنسا على إلغاء القضاء القنصلي حتى لا تتصادم بمعارضة الدول الأجنبية، كما أنجزت

كما أكد المقيم الفرنسي "بول كامبون" بتونس أن الشرط الأساسي لتنفيذ الحماية إلغاء اللجنة المالية

غير أن معاهدة باردو قد ظهرت كأنها تهدف الى تدعيم الوضع القائم في تونس والاعتراف بالمعاهدات المعقدة بين الدول الأجنبية والامتيازات علاقات تونس الخارجية، بأن معاهدة المرسى أعطت لفرنسا الاشراف على الديون والميزانية التونسية وأجبرت الباي على إدخال الإصلاحات التي تختارها في جميع المجالات ⑧

السلطة السياسية والادارية الفرنسية في تونس 1881-1914:

كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي وكان الهدف من هذا النظام هو اسكات المعارضة الدولية وكانت معاهدة الحماية (باردو 1881) تقر مبدأ أن تشرف فرنسا على الشؤون الخارجية والمالية والعسكرية وأن يكون الاحتلال العسكري مؤقتا، وعن وزير مقيم فرنسي يتولى شؤون بين الباي والحكومة الفرنسية، وأصبحت ترغب فرنسا في العمل لوحدها في الدولة تونسية دون التدخل أيا من الدول الأخرى مهما كانت مصالحها في تونس.

وفي 08 جويلية 1883 وافق الباي في ميثاق المرسى ومعاهدة المرسانة البدئ في اجراء اصلاحات ادارية وقضائية ومالية فرنسا و علي باي بن حسن علي باشا.

تزعم فرنسا أنها تفيد البلاد وأصبحت سلطة الباي إسمية أما السلطة الفعلية لفرنسا، فخضعت على الأجهزة المدنية والعسكرية لأوامر المقيم العام الفرنسي، ومن الناحية الادارية قسمت تونس إلى 19 إدارة وعلى رأس كل إدارة مشرف مدني فرنسي، علاوة على ذلك إحتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الصغيرة والكبيرة وفي المجال السياسي حالت الحماية دون مشاركة التونسيون في أي نشاط سياسي، وفكر الفرنسيون في أحسن الوسائل ليجرة العنصر الأوروبي إلى تونس والاستطان بها، وصار الفرنسي يقوم بتسجيل ملكية الأرض الزراعية في المحكمة المختلطة وفي هذا كتبا المقيم كامبيون تقرير حول وضعية الإيالة " قد اندهشت كثيرا لوفرة على هذه الثروات الطبيعية وابن حد ادارة مالية هذا البلد، وهكذا فإن إحتلال البلاد التونسية لا يصبح مجرد عمل سياسي بل يكون أيضا عملية تجارية"

وهذا ما جعل الفرنسيون يؤسسون حزب التقدم الذي يعمل على مزورة مشاركة التونسيين في حكم بلادهم دون أن يمس نظام الحماية، ورفض الاستطان وتقديم الجنسية الفرنسية ليبود تونس كي لا يزيد عددهم، وطالب كذلك بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد عن طريق الشورى والدستور.

وقد تحولت الحماية تدريجيا إلى السياسة استعمار رسميا حيث منع الباي من إبرام أي قرض في المستقبل لحساب الدولة دون الترخيص له مكن الحكومة الفرنسية، وصدر مرسوم يقضي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بضم الأراضي الدور إلى ملكية الدولة وخاصة في الجنوب حول سفاقس وشارك الأوروبيين في انتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصليين قبل الحماية كما استلت على الأوقاف الخيرية وكذلك الأملاك الأميرية وكانت حوالي 100 ألف هكتار واستمرت الحماية في اغتصاب الأراضي حتى أصبحت 880 ألف هكتار قبل جع1.

ثم اتجهت الحماية إلى إحتكار الثروة المعدنية حيث تنازلت الدولة عن جميع الأراضي التي تضم مناجم الفوسفات والحديد إلى الادارة الفرنسية، وهو من أهم المعادن حيث تساهم تونس بثلث الانتاج العالمي.

السياسة التعليمية

منذ بداية الاحتلال بدأ الهجوم على اللغة العربية و مؤسستها الثقافية و الدينية ولما كانت اللغة العربية وعاء الدين الاسلامي باعتبار لغته العربية فإن هذا الهجوم يحيل للقضاء على الدين لأن فهم الدين لا يتم إلا بمعرفة اللغة العربية و عليه بدأت سلطات الاحتلال بالقضاء على المؤسسات التعليمية و الدينية بالاستناد على مبدأ رئيسي هو محاربة اللغة العربية و اعتبارها لغة أجنبية ، و قد أجمع ساسة فرنسا و قيادها العسكريين و المبشرون الدينيون و غيرهم من رجال الفكر و الثقافة على التمهيد سياستهم العدوانية على الهوية لتتصير البلاد و العباد ، و لم يقف الفعل العنصري التعصبي عند هذا الحد بل انتقل ليأخذ بعده الاجتماعي عن طريق التفريق بين أبناء الوطن الواحد بممارسة سياسة الفصل العنصري بين العرب و البربر و بتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية و قطع الصلة بينها و بين ماضيها و تاريخها لتتمكن من إدماجها في العنصر الفرنسي لكن بنود نظام الحماية و رسوخ مؤسسات تونس التعليمية (جامع الزيتونية مثلا) حال دون الوصول إلى الدرجة الاقصائية اللغة العربية كما حصل في الجزائر فلجأت السلطات إلى السياسة أخرى حيث شهدت تونس قرارات و مراسيم لا تمس هويتها الثقافية وحسب و إنما الهوية الوطنية لأفرادها عن طريق ما سمي سياسة (التجنس ، الفردي و الجماعي بالقراراتالصادرة أعوام 1887 -1889-1914 التي تعطي التسهيلات للتونسي الراغب في الحصول على الجنسية ص 21 دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner